في الحقيقة والواقع

هؤلاء المصدومون لأسبابهم الخاصة !

عادل العامل

يمكننا القول، استناداً الى الشواهد العديدة في التاريخ الحديث، ان النفاق السياسي والازدواجية في المواقف لدى الساسة والإعلاميين الغربيين عموماً، وفي بريطانيا والولايات المتحدة بوجه خاص، ليسا بالامر الجديد، خاصة عندما تكون السلطة بيد الحزب الذي لا يدين له هؤلاء بالولاء. لكن هذا النفاق والازدواجية يبلغان الذروة في المستوى والوضوح في قضية ما يسمى بتعذيب السجناء العراقيين على أيدي جنود امريكيين وبريطانيين من قوات الاحتلال .

فهذا (التعذيب) الذي صعق له هؤلاء الساسة ودعاة حقوق الإنسان والصحافيون الناعمون المرهفو القلوب ليس الا مجرد تسلية للسجناء مقارنة بما عاناه العراقيون في اقبية النظام البعثي المقبور من بتر للاعضاء وصعق بالكهرباء وتذويب بالحوامض الكيمياوية وتسميم بالغازات القاتلة ونشر بالمناشير وثقب بالمثاقب ونهش بأسنان ومخالب الكلاب المجوعة واغتصاب جنسي واعدام بالمتفجرات، وغير ذلك من الفضائع الموثقة والمعروفة محلياً وعربياً وعالمياً. والكثير من هؤلاء السجناء الذين انفطرت لتعريتهم الاستعراضية قلوب هؤلاء الغربيين المصدومين هم جلادون سابقون ارتكبوا تلك الفظائع الرهيبة، او إرهابيون ومخربون وقتلة مأجورون حاليون سببوا ، ويسببون ، للشعب العراقي كل هذا القتل والتخريب والارهاب وبعضهم ابرياء فعلاً، بالتأكيد . فلماذا تصدم مجرد اهانة هؤلاء مشاعر الديمقراطيين الامريكيين وانسانيي الصليب الاحمر وحقوق الانسان وصحافيي الاندبيندنت والديلي تلغراف والواشنطن بوست وغيرها، ولم تصدمها الفظائع الرهيبة التي ارتكبت وترتكب بحق الناس الابرياء من الشعب العراقي نفسه ؟!

الاهانة ام الفظيعة اولى بالشجب والاشمئزاز والصدمة، ام ان مشاعر هؤلاء الاوربيين والامريكيين لا تهتز الا للمشاهد المصورة خصيصاً للاهتزاز، وللشجب والاستنكار ؟!

وهل الامر كله ليس الا بالونة فرقعة او مشهداً مسرحياً، يشارك فيه هؤلاء الساسة والاعلاميون المتحذلقون بدوافع مختلفة، لصرف الانتباه عن أمر آخر، اهم واخطر ، تنفذه او تعد له جهة ما ؟!

واذا كان الامر هكذا، واظنه بالفعل كذلك، فان علينا كعراقيين، سواء في الاعلام او الميدان السياسي والفكري بمختلف تياراته واتجاهاته، ان لانخدع بهذا الموقف الاخلاقي الزائف او الصورة التضليلية المبركة حتى اذا كانت من صنع الدوائر السياسية والحقوقية والاعلامية الغربية (المحترمة) وان لا تجرنا ميولنا وقناعاتنا المصلحية الخاصة الى التعكز على هذه المواقف المنافقة او الفبركات المضللة في فهم ما يجري وما يراد لنا والتصرف وفقاً لذلك .

فليشمئز جون كيري الديمقراطي المهزوم قدر ما يستطيع من عراة (ابو غريب) ومشاهدهم الجنسية السخيفة، وليقرف توني بلير العمالي المقدم على الانتخابات البرلمانية ما شاء له القرف ذلك من ايذاء بعض جنوده لسجناء عراقيين واساءتهم بذلك لسمعة بريطانيا المعروفة بالسمعة الحسنة، وليصدم محررو الغارديان والبي بي سي الذين لم تصدمهم المقابر الجماعية الخالية من الاكشن action والحياة تماماً، أما انا فتصدمني تقرفني وتثير اشمئزازي امور أخر، منها ان يدمر عرب وعراقيون الحياة الانسانية في العراق الجميل لقاء وعد كاذب بالجنة أو حفنة من الدولارات ، بينما يمكنهم ان يساهموا في اعادة بنائه وانمائه ليغرفوا من خيراته ما يشاؤون، وان تنسى القيادات السياسية والاجتماعية والدينية كلامها الجميل عن التآخي والإيثار والوحدة الوطنية الواحدة وتتحول الى تحالفات مصلحية متغيرة ، وان يسكت الناس عن الحق وهم يعلمون علم اليقين ان الساكت عن الحق شيطان أخرس!

ما الدور الذي يمارسه الإسلام السياسي الكويتي في الخليج والمنطقة؟

كاظم حبيب

تحرز قوى الإسلام السياسي في الكويت منذ سنوات، خاصة في أعقاب غزو قوات النظام العراقي للكويت. مواقع مهمة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد وعلى مستويات أو مجالات ثلاثة مهمة وهي :

١- على الصعيد الاقتصادي والمالي تحتل قوى الإسلام السياسي اليوم موقعاً أساسياً في المجموعة المالية الغنية جداً في الكويت من هذا الموقع المالي المهم بدأت هذه القوى تمارس دورها وتأثيرها في المجالات الأخرى.

٢ - على صعيد الحركة الجماهيرية والمنظمات غير الحكومية والحياة الاجتماعية وهي نتيجة منطقية لضعف فعل وتأثير القوى الأخرى وبسبب موقف الحكومة السلبي من القوى الديمقراطية على مدى سنوات طويلة. إذ فسح ذلك في المجال لقوى الإسلام السياسي أن تقوم بتشكيل منظمات كثيرة وبناء المزيد من الجوامع لممارسة دورها السياسي والاجتماعي والثقافي وزيادة تأثيرها على الحياة السياسية والعامة في الكويت. كما أن نوعاً من التحالف قد نشأ بين هذه القوى والقوى القومية اليمينية على الصعيد الكويتي والعربي الذي سمح لها بمزيد من حرية الحركة على الشباب الكويتي وفي الجامعة والمعاهد المختلفة.

٣ - على صعيد مجلس النواب حيث تمكنت هذه المجموعة من تشكيل قوة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مهمة في البرلمان (لوبي للقوى الدينية خارج البرلمان) قادرة على ممارسة التأثير المباشر وغير المباشر على وجهة ومضمون القرارات والقوانين التي يصدرها البرلمان الكويتي وعلى سياسات الحكومة. وكان أحدها الموقف من مشاركة المرأة في الانتخابات التي رفضها المجلس بسبب موقف قوى الإسلام السياسي. على سبيل المثال لا الحصر. وقد تحققت لهذه المجموعة البرلمانية إمكانية تشكيل لوبي سياسي مهم تجاوز مجال البرلمان ووصل إلى أجهزة ودوائر الدولة وفي صفوف السياسيين والمثقفين وفي الأوساط الجامعية في البلاد.

وعبر هذه المجالات الثلاثة. السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إضافة إلى المجال الثقافي. تمكنت هذه القوى على مد جسور لها باتجاهات ثلاثة. وهي:

١, صوب الدول العربية. حيث أقامت علاقات واسعة ومتينة ومتعددة الجوانب مع قوى الإسلام السياسي فيها. بمن فيها القوى المتطرفة تمارس من خلالها التنسيق وتوحيد المواقف والإجراءات والدعم المتبادل.

٢, صوب الدول الإسلامية وبنفس الاتجاهات وتقدم الدعم المالي للكثير من تلك المنظمات الإسلامية المتنوعة.

٣, صوب الدول الأخرى حيث توجد جاليات إسلامية.

وهي تستفيد من كل ذلك لصالح تعزيز مواقعها في الكويت وضمان التنسيق والتفاعل مع القوى الأخرى. وهي تدعي بأنها قد تبنت اللاعنف في علاقاتها السياسية في الكويت.

تمتلك هذه القوى وزناً ملموساً وتميزاً في الإعلام والصحافة الكويتية. وهي قادرة على زعزعة الشخصيات القومية التي ترفض سياساتها ومواقفها العملية في الحياة العامة. وتمارس ذلك فعلاً. وتمتلك ما يكفي من وسائل لمحاربة الصحفيين الذين يواجهونها ويتصدون لها.

تمارس قوى الإسلام السياسي في الكويت تأثيراً مباشراً على مجرى الحياة السياسية والثقافية والإعلامية في البلاد والتأثير الفعلي غير المباشر على اتجاهات عمل بعض الوزارات. ومنها وزارة الإعلام مثلاً. حيث اضطر وزير الإعلام على الاستقالة تحت ضغط قوى الإسلام السياسي في البرلمان. وقد كان لإسقاط وزير الإعلام الكويتي دلالته الكبيرة بالنسبة للوضع في الكويت. فهو يؤكد أن في مقدور هذه القوى التحكم بمضمون القوانين والقرارات التي يمكن أن تصدر عن البرلمان أولاً. وفي فرض وجهة العمل العام الاجتماعي والثقافي في البلاد ثانياً. وهي قادرة أيضاً على فرض استقالة أو بقاء وزير ما في الحكومة ثالثاً. برغم أن وجهتها السياسية والإعلامية مخالفة تماماً لمضمون الدستور الكويتي. ويشكل هذا الاتجاه نذير شؤم للكويت حيث يمكن أن تتحول الحياة السياسية فيها إلى صيغة ثانية مقاربة لما هو قائم في إيران مثلاً. وأن كان من منطلقات المذهب الإسلامي السني السلفي والراديكالي. برغم الإدعاء بالاعتدال.

هناك الكثير من المخاطر الكامنة في الوجهة الراهنة للتطور الجاري في الكويت لا نتيجة تسرب تأثير قوى الإسلام السياسي إلى الحياة الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجامعية والمنظمات غير الحكومية فحسب. بل وفي تأثيرها الواضح والمتزايد في المنطقة. وخاصة في دول الخليج ونشوء عمليات تنسيق مع القوى المماثلة لها في الدول العربية. ومنها العراق.

إن الإمكانيات المالية لقوى الإسلام السياسي في الكويت ووزنها السياسي يسمح لها بالتحرك الحر ودعم نشاطات قوى الإسلام السياسي في الدول الأخرى دون رقيب أو محاسبة. وفي العراق نعاني اليوم من هذا الواقع الذي لن يقتصر تأثيره السلبي على العراق بل ينتقل إلى الكويت، إذ أن له قواعد مهمة وأساسية فيها يمكنها أن تنطلق في كل لحظة لتغير وجهة تطور الأوضاع في الكويت. وعلينا أن ننتبه إلى العلاقة التي تربط بين النشاط الإسلامي السياسي المعتدل وبين القوى المتطرفة التي تستفيد من عمل قوى الإسلام السياسي التي يطلق عليها بالمعتدلة. وهي تبدو أحياناً وكأنها توزيع أعمال وأدوار. وما العمليات الأخيرة التي وقعت في الكويت سوى التعبير الأولي عن احتمال تصاعد هذا الأسلوب في الفترة القادمة. خاصة أن جماعة الإرهابي بن لادن لها قواعد مهمة في الكويت وأنجبت بعض قادة هذا التيار الإرهابي.

هناك الكثير من الأحاديث عن أن قوى الإسلام السياسي في الكويت تدعم بشكل مباشر أو غير مباشر تحرك العناصر الإرهابية صوب العراق. وقد أمكن إلقاء القبض على البعض من هؤلاء الذين وجدوا من يدافع عنهم في بعض القوى القومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان.

نأمل أن تتمكن القوى الديمقراطية في الكويت من منع تطور هذا التيار الذي يهدد أي تطور ديمقراطي عقلاني ومدني مستقبلي في الكويت.

فتوى نقيب الطالبيين ابن طاووس في العدل

تفضيل السلطان العادل الكافر على السلطان الجائر المسلم

رشيد الخيون

اجاب نقيب الطالبيين ابن طاووس استفتاء هولاكو حول المفاضلة بين الكفر مع العدل وبين الاسلام مع الجور بأفضلية الكافر العادل على المسلم الجائر. قال ابن الطقطقي أو ابن طبابا ، وهو المؤرخ القريب من زمن الحدث: "جمع (هولاكو) العلماء بالمستنصرية لذلك ، فلما وقفوا على الفتيا احجموا عن الجواب ، وكان رضي الدين علي بن طاووس حاضراً المجلس ، وكان مقدماً محترماً ، فلما رأى احجامهم تناول الفتيا ، ووضع فيها تفضيل العادل الكافر على المسلم الجائر ، فوضع الناس خطوطهم بعده" (الفخري في الآداب السلطانية والدول الإسلامية).

طوال تاريخ الدولة الإسلامية ، لم يجرأ احد من الفقهاء على القول بتفضيل العدل على الايمان ، بل ولم يتقدم سلطان من سلاطين المسلمين الاستفتاء أو محاولة النظر في مثل هذا الأمر الخطير.

لأن في تقديم العدل على الايمان أو الاسلام يتعرض الحاكم للمساءلة والمحاسبة من قبل المحكومين ، وهو أحد مظاهر الدولة العلمانية ، أي فصل الدين عن الدولة. لا يحتاج الإيمان إلى اثبات ما دام الحاكم مسلماً مؤدياً للفروض المطلوبة ، والشائع عن المرجئة قولهم: لا تنقص الايمان معصية ، بينما يحتاج العدل إلى أدلة ملموسة لا تقبل التأويل ولا الحيلة الفقهية.

وهولاكو ليس هو بالإمام الكافر العادل النموذجي، لكنه ليس أقل عدلاً ممن حكموا بغداد من قبل ومن بعد. أراد باستفتاء الفقهاء ايجاد شرعية ما لغير المسلم في حكم المسلمين، اما ابن طاووس فقال ما قدره عليه عمله، ولو استفتاه سلطان مسلم من قبل لأفتاه بالفتوى نفسها.

استمر المغول يحكمون العراق وإيران طوال ثماني وثلاثين سنة وهم على ديانتهم السابقة البوذية. قال وزيرهم رشيد الدين فضل الله الهمداني في لحظة اسلامهم: "ان غازان خان نطق بكلمة التوحيد في أوائل شعبان سنة ٦٩٤هـ (١٢٤٩م) بحضور الشيخ صدر الدين إبراهيم بن حمويه، ومعه كافة الامراء، صار الجميع مسلمين، ولقد أقيمت الولائم والأفراح، واشتغل الحاضرون بالعبادة" (جامع التواريخ، تاريخ غازان خان)، لكن ما ان جمع السلطان غازان خان الدين والدولة بيده حتى مارس مهام السلطة الدينية، على طريق المتوكل والحجاج، أصدر مرسوماً "بتخريب كل معابد البوذيين ودور الاصنام والكنائس والبيع في دار الملك بتبريز وبغداد" (نفسه). وأطلق على نفسه لقب سلطان الاسلام، وبذلك اصبح في غنى عن ان يحسب للعدل حساباً بحساسية السلطان غير المسلم وهو يحكم المسلمين. وللاحتفاظ بالحساسية نفسها تجاه الناس افتت بعض الفرق الفكرية، مثل المعتزلة والخوارج، بإمامة العبد الحبشي أو النبطي، حتى يسهل تقويمه ان حاد عن جادة العدل.

لم يبدع الفقيه الشيعي ابن طاووس فتواه في تفضيل العادل الكافر، لكنه تجرأ على كشفها بعد ان ظلت مستورة، تتداول في الفقه الشيعي طوال الحكمين الأموي والعباسي. فقد أعلن الأئمة الثلاثة ماعداً أبي حنيفة: مالك والشافعي وابن حنبل عدم الخروج على امام جائر مع إعلان كراهة جوره، أو بعبارة مختصرة "يجب الصبر عند جور الحاكم". لأنه مسلم، وحتى لا تكون فتنة تضر الاسلام، غير ان قاضي القضاة أبا يوسف خالف إمامه أبا حنيفة عندما أكد في أكثر من حديث ووصية وجوب طاعة الإمام عادلا كان أو جائراً، وهو هارون الرشيد في زمانه، فان عدل عدل، وان لم يعدل فأمره إلى الله. وروي عن أبي هريرة الحديث التالي: قال رسول الله: "مَنْ أطاعني فقد أطاع الله، ومَنْ اطاع الإمام فقد اطاعني، ومَنْ عصاني فقد عصى الله، ومَنْ عصى الإمام عصاني" (كتاب الخراج). واكتفى أبو يوسف بنصح الإمام ان يكون عادلاً، ذاكراً له الحديث التالي: "ان أحب الناس إلي واقربهم مني مجلساً يوم القيامة امام عادل، وان ابغض الناس إلي يوم القيامة وأشدهم عذاباً إمام جائر" (كتاب الخراج). لم يتقيد المذهب الحنفي، في ما بعد، بالإمام أبي حنيفة مثلما تقيد بابي يوسف، لذا اتخذه الخلفاء مذهباً رسمياً منذ ذلك التاريخ، بينما حذر أبو حنيفة تلامذته، ومنهم قاضي القضاة نفسه، حتى من تولي وظيفة القضاء، ورد ذلك في وصية معروفة في كتب مناقبه.

أفتى أبو حنيفة بالخروج على السلطان الجائر، ذلك ما أشار إليه فقيه الأمويين ثم العباسيين الأوزاعي (ت ١٥٧هـ) قال: كان أبو حنيفة: "يرى السيف في أمة محمد" (تاريخ بغداد)، ذلك عندما شجع حركة إبراهيم، وهي امتداد حركة أخيه محمد النفس الزكية ضد أبي جعفر المنصور، وهناك عدد من الروايات يكفي تأكيد مشاركة أو تأييد أبي حنيفة الحركة المذكورة، منها أن احدهم بحث عن سبب التحاق أخيه بإبراهيم وقتله معه، فوجد فتوى أبي حنيفة وراء ذلك، وان امرأة سألته عن رغبة ولدها في الالتحاق بالحركة، فقال لها "لا تمنعيه" وقيل انه قدم الخروج مع إبراهيم على الحج (مقاتل الطالبيين). وحذر الحنفي زفر بن هذيل ابا حنيفة من تأييد إبراهيم، بقوله: "والله ما أنت بمنته حتى توضع الحبال في اعناقنا". وهناك معطيات عديدة أخرى على جواز أبي حنيفة الخروج على الحاكم الجائر، مثل رأيه في مقتل الخليفة عثمان بن عفان، وكان قتله من قبل المنصور بجريرة ذلك. ولا يرتبط ما ذهب إليه بمفهوم دولة دينية بل بمفهوم عدالة إنسانية. فهو الوحيد الذي ساوى بين دية المسلم والذمي، وسمح لأهل الذمة الدخول إلى الكعبة، وسمح للمرأة ان تتبوأ وظيفة القضاء، بينما لا يعترف لها الفقهاء الآخرون بقوامة.

صلة بفتوى ابن طاووس تترد كثيراً عبارة (العدل أساس الملك)، وتأتي احياناً "العدل أساس الحكم"، لكن لا أحد يعلم أصل هذه العبارة، فتداولت كقول مأثور، أو حكمة، أو مثل، ونسبها البعض خطأ إلى ابن خلدون. لم يبدعها ابن خلدون. بل وظفها رابطاً على أساسها بين الظلم وخراب العمران، فجاء في مقدمته "الظلم مؤذن بخراب العمران". قبل هذا وردت كمعنى في الكتاب المقدس: "الملك بالعدل يثبت الأرض"، و"أزل الشرير من امام الملك فيثبت بالعدل عرشه". و"القليل مع العدل خير من الغلال الكثيرة بغير عدل" (سفر الامثال).

وكم يدنو هذا النص من الحديث الذي ورد في "الكافي" لأبي جعفر الكليني: "العدل من الماء يصيبه الضمآن، ما أوسع العدل إذا عدل فيه وإن قل".

ووردت مفردة العدل في القرآن الكريم كأمر "إن الله يأمر بالعدل" (النحل)، وتكررت في أكثر من آية، وأن احد أسماء الله الحسنى هو "العدل". وتحمي الآية الآتية: "ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة" (النحل) الناس من التعصب لدين أو مذهب، وتحد من إلغاء الآخرين، وهناك آيات أخرى تؤكد ان التنوع هو حكمة الله وخلقته، فليس لأحد ان يجبر آخر على دين أو مذهب أو رأي. فلا يسأل الناس عن ايمانهم فهذا شأنهم مع الله، وهو ما لا تقبله الدولة الدينية، بل يسألون عن عدالتهم في الحكم والمعاملة لأنها من شؤونهم ولمصلحتهم.

وخلاف هذه الحكمة الربانية، نصح واعظ من وعاظ السلاطين سلطاناً بالقول: "أيها الملك انما هو سيفك ودرهمك فأزرع بهذا من شكرك، واحصد بهذا من كفرك". علق ابن الطقطقي على هذه النصيحة بالقول: "لعن الله من نصح الملوك" بهذه النصيحة (الفخري في الآداب السلطانية). وورد تحبيذ العدل في احاديث عديدة منها: "العدل أحلى من الشهد، وألين من الزبد، وأطيب ريحاً من المسك" (الكافي)، و"العدل حسن لكن في الأمراء أحسن..."، و"عدل يوم أفضل من عبادة ستين سنة"، و"يقال للإمام العادل في قبره: أبشر فإنك رفيق محمد". وضعت إلى جانب هذا أحاديث كثيرة في طاعة الإمام، ربما لا يتعدى وضعها الفترة الاموية. مثل: "اطلع كل أمير، وصل خلف كل إمام، ولا تسبن احداً من أصحابي". وجاء في رواية معاوية بن أبي سفيان: "إذا كان في الأرض خليفتان فاقتلوا آخرهما" (الهندي، كنز العمال). وربما جعل الحديث الأخير وغيره القاضي ابن العربي ان يقول في "العواصم من القواصم" حول مقتل الإمام الحسين بن علي: "ولا قاتلوه إلا بما سمعوا من جده المهيمن على الرسل"، وحسب ابن خلدون أي قتل الحسين بشرع جده (المقدمة).

وورد في "نهج البلاغة": "كلمة عدل عند إمام جائر"، فشاعت بعبارة "كلمة حق أمام حاكم جائر". وورد أيضاً: "ان أفضل قرة عين عند الولاة استقامة العدل في البلاد". ووردت عند القلقشندي في "صبح الأعشى: "العدل هو أساس الملك"، وعند ابن الحداد في "الجوهر النفيس في سياسة الرئيس وردت "العدل به سلامة السطان وعمارة البلدان". وعند الطرطوسي في "سراج الملوك" وردت: "الخراج عمود الملك وما استعزز بمثل العدل"، وعند الابي في "نثر الدر": "الملك لا تصلحه إلا الطاعة، والرعية لا يصلحها إلا العدل". وقديماً نقل أبو الحسن المسعودي عبارة لمبوذان (رئيس فقهاء) المجوس نصح بها الملك بهرام بن بهرام: "لا سبيل للعبارة إلا بالعدل، والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة، نصبه الرب وجعل له قيماً، وهو الملك" (مروج الذهب).

بنى الفقيه ابن طاووس فتواه "تفضيل العادل الكافر على المسلم الجائر" على ما تقدم من نصوص مقدسة توراتية وقرآنية وأحاديث نبوية وحكمة علوية وخزين في الفكر الشيعي حول مفهوم العدالة. وهو ليس انساناً عادياً، حتى تترك فتواه، وتفسر مجاملة الحاكم مثل هولاكو، بل خلع بفتواه المذكورة ثياب الخوف المزمن طوال تاريخ الدولتين الأموية والعباسية، واثبت فيها العدل أساس الملك كشريعة إنسانية، فقد اجاز الله للبشر الاختلاف في الأديان والمذاهب والعقائد، وما تفضيل الدين على العدل إلا من وحي الحاكم الجائر، الذي جمع الدين له والدنيا، وبغض النظر عن قصد هولاكو فقد ثور باستفتائه مفهوم الدال المغلوبة طوال تلك الفترة، ولا يفسر سكوت بقية الفقهاء إلا بتلبسهم بالخوف، الخوف المكنون في الصدور.

أول مرة في التاريخ يشارك فقيه شيعي باستفتاء خطير مثل هذا، فلو كان الخليفة مسلماً متديناً لاحتكر الفتوى لمذهبه، ولم يشرك فقيهاً من المذاهب الأخرى. شيد المستنصر المدرسة المستنصرية، وهي مكان الفتوى، مغلقة للمذاهب الاربعة: الحنفي، والشافعي، والحنبلي والمالكي. وعلى الرغم من اقتصاره على الوافدين، طلبة علم من المغرب ومصر، شغل المذهب الأخير ركناً من أركان المدرسة، بينما لم يدخلها الشيعي، لان مسألة الإمامة هي الأصل في التفريق بين المذاهب، أي سطوة الدين. على الدولة وسطوة السياسة على الدين، تفاقم أمر المذهبية، وهي في راس السلطة، إلى جعل المدارس الفقهية وقفاً لمذهب واحد، مثل المدرسة النظامية التي أسسها وزير السلاجقة نظام الملك، وأوقفها للمذهب الشافعي من فراشها إلى مديرها وواعظها ومؤذنها.

ليس ابن طاووس بالإنسان العادي حتى تهمل فتواه الشجاعة ويتناولها الباحثون من أذيال السلطات الدينية بالهجوم والتقليل من شأنها وشأن مفتيها، لأنها ليست على صلح مع ولاية الفقيه أو ظل الله على الأرض من بقية الحكام. كان رضي الدين علي بن موسى بن طاووس (ت ٦٦٤هـ) من متقدمي المذهب الشيعي، ونقيب الطالبيين، ولد بالحلة فعرف بالحلي، وعاش وتعلم بالنجف، وكان صديقاً للوزير الحكيم ابن العلقمي، امتلك مكتبة عامرة، وألف (سعد السعود) في تاريخ القرآن، وعشرات الكتب الأخرى، مات ببغداد ودفن عند الضريح العلوي بالنجف.

ان فتوى جريئة مثل فتوى ابن طاووس لم يقدر على اصدارها إلا المتحرر من هيمنة السلطة، وهي بهذا تضاف إلى ايجابية الاجتهاد في المذهب الشيعي، فتراكم تجربته في المعارضة، بعيداً عن التأثير جعله ينظر إلى العدل اساساً في الحكم، بيد ان كل الأحزاب والمنظمات المعارضة تسعى إلى مناهضة الظلم، وتكريس مفهوم العدالة، لكنها تنقلب على شعاراتها لحظة وصولها إلى السلطة، حيث تبدأ معارضتها حتى من قبل اتباعها السابقين، وهذا ما حصل مع الثورة العباسية، والثورة الزيدية الشيعية باليمن، والبلشفية بروسيا، والثورة الفرنسية، ويحصل الآن مع الثورة الإيرانية، ومن يتمكن من محاسبة ولي المسلمين حسب نظرية ولاية الفقيه؟ وهو في السلطة ينطفئ بها الدين أو المذهب أو الفكرة، ويحجم إلى مستوى الصغائر.

لم يختلف الناس مع السلطات على الايمان، بل ان السلطات تتخذ من الإيمان ذريعة للقمع. كان اختلاف ان الناس مع السلطات حول العدل لا حول الإيمان. هذا ما تؤيده خطبة معاوية بن سفيان، قال: " يا أهل العراق أترونني قاتلتكم على الصيام والصلاة والزكاة، وانا اعلم أنكم تقومون بها، وإنما قاتلتكم على ان أتأمر عليكم، وقد أمرني الله عليكم.. انما أنا خازن من خزان الله، اعطي من اعطاه الله، أمنع مَنْ منعه الله" (القاضي عبد الجبار، فضل الاعتزال). وقال مثل ذلك أبو جعفر المنصور وهو يخاطب المسلمين في موسم الحج: "أيها الناس، إنما انا سلطان الله في أرضه، اسوسكم بتوفيقه وتسديده، وتأييده وتبصيره، وخازنه على فيئة أعمل فيه بمشيئته، واقسمه بإرادته، وأعطيه بإذنه، قد جعلني عليه قفلاً إذا شاء ان يفتحني لإعطائكم وقسم أرزاقكم فتحني، وإذا شاء ان يقفلني عليها أقفلني. فارغبوا إلى الله وسألوه في هذا اليوم الشريف، الذي وهب لكم فيه من فضله ما أعلمكم في كتابه، إذ يقول: اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي، ورضيت لكم الاسلام ديناً، ان وفقني للصواب والرشاد، ويلهمني الرأفة بكم والإحسان إليكم، ويفتحني لإعطائكم وقسم أرزاقكم بالعدل عليكم" (ابن قتيبة، عيون الاخبار).

كل دولة دينية لا تقول أقل مما قاله معاوية وأبو جعفر المنصور، لانها ستحاول، مهما تطلبت العدل والابتعاد عن الجور، حماية نفسها بمظلة الدين. وإلا هل تعتقدون ان خصومة آيات الله بإيران مع آية الله منتظري كان بسبب الإيمان والتقوى، أم هي على شكل الحكم واختلاف الطريقة في سوس البلاد؟ ولننظر في قول عمر بن عبد العزيز: "الحجاج بالعراق، وأخوه محمد باليمن، وعثمان بن حيان بالحجاز، والوليد بالشام، وقرة بن شريك بمصر، امتلأت بلاد الله جوراً" هل احتج ابن عبد العزيز على نقص الإيمان بالله عند هؤلاء، أم انكر عليهم نقص العدل؟ فما عرف عن الحجاج على وجه الخصوص هو الجامع بين التدين وسفك الدماء، لأنه كان يؤمن بان حق الخليفة هو من حق الله.

ان العدالة التي تحدثت عنها فتوى ابن طاووس لا يحققها أمام بعينه ولا مذهب ولا دين بل يحققها الناس بجمعهم. ولا يعتدل الميزان إلا بوجود سلطة ومعارضة قوية لها، وعلنية لا تخفي تجاوزات الإمام، مثلما أخفيت ألف واربعمائة سنة. فلا الاختلاف حول الأذان، ولا الاختلاف حول الوقف، أو تسمية المساجد وتوسيعها هو مطلب العدل، بل العدل يبدأ من المنافسة في تنظيف الطريق، وبناء المستشفى، والمدرسة، وإعزاز الشيخوخة، وإفراح الطفولة وتوسيع الصناعة.

لو ألتزمت فتوى الفقيه ابن طاووس، منذ ذلك الزمان، فهل عبرنا إلى الألفية الثالثة . بهذا الركام من التراجع . . ازمات متلاحقة، ولنا الفضل بإنتاج فتوى تحرم استعمال الورد، وأخرى تجيز قطع الرقاب، ومناهج دراسية ومجالس وعظ تنتج عقولاً ليس لها في النور حصة.